يكبد العالم ٣ تريليونات سنوياً

التعاون الدولى.. الطريق إلى مكافحة الفساد العابر للحدود الوطنية

بقلم: أحمد محرم
رئيس مجموعة بالإدارة المركزية
لمكافحة الجريمة المنظمة بهيئة الرقابة الإدارية

ومن أبرز أشكال جرائم الفساد العابر للحدود الوطنية الرشوة الدولية والتى تُعد النمط الكلاسيكى للفساد سواء كانت مالية أو عينية، كذلك الجرائم المنظمة فى مجالات الاتجار بالبشر، زراعة الأعضاء البشرية، تهريب المهاجرين، الهجرة غير الشرعية للبالغين والأطفال القصر، النقد الأجنبى، أيضاً تُعد الجريمة السيبرانية أحد أشكال جرائم هذا النوع من الفساد

غرف الفساد فى الأرض منذ أقدم العصور، وتعمقت جذوره وتباينت صوره وأساليبه، وأصبح لايقتصر على المجتمعات الوطنية داخل حدود الدولة الواحدة التى تخضع لذات النظام العقابي، بل أصبح ظاهرة دولية تشترك فيها كل الدول دون تمييز، عابراً للحدود الإقليمية، ويمس كل المجتمعات والاقتصاديات، الأمر الذى جعله أكثر خطورة وأشد ضرراً ويصعب السيطرة عليه،إلى حد أنه يُصبح أحياناً اقوى من النظم الحاكمة فى بعض الدول.

ويمكن تعريف الفساد العابرللحدود الوطنية على أنه إحدى حالات الفساد التى تمتد فى البعد المكانى خارج الاقليم الوطنى عابرة للحدود الإقليمية، ويكون أطرافه من الأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية، والتى تربطهم علاقات منفعة مع جهات أجنبية أو مع الجماعات الاجرامية التى تمارس جرائم النقد الأجنبى والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والمخدرات والدعارة، أو مع شبكات الجرائم الالكترونية والمعلوماتية لتنفيذ عمليات فاسدة، متعدين على الأنظمة الرقابية والقضائية للدولة محددة، مستغلين نقص التعاون واختلاف الانظمة والقوانين بين دول العالم.

ويتسم هذا النوع من الفساد بعدة خصائص، تتمثل فى أنه عملية معقدة، متشابكة الأطراف، تعتمد على تدويل الجريمة، بمعنى أن الجريمة تقع فى عدة دول وليست دولة واحدة ومن ثم يصعب رصدها، كما له القدرة على تعمية الأجهزة الرقابية، والتأثير على الرأى العام من خلال تغيير الحقائق والواقع بأساليب متعددة، أيضا يحتاج إلى تمويل كبير وعلاقات متعددة لا تتوافر إلا للطبقات العليا من المجتمع أو كبار المسؤولين فى الدولة، بدافع تحقيق قدر كبير من المنفعة لهم، ويعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا الحديثة كوسيلة اتصال بين مرتكبى الجرائم لتقليل فرصة تتبعهم وضبطهم.، وأن هذا النوع من الفساد يمكن استشعار مدى خطورته بالنظر إلى آثاره التى يخلقها فى المجتمع وقدرته على النفاذ بسرعه كبيرة وعلى نطاق واسع، كما أنه فى بدايته يكون هشا وضعيفا يسهل السيطرة عليه وملاحظته وكذلك منعه، ولكن مع مرور الوقت، تترسخ فكرة الفساد داخل المستفيدين، وتعتاد الشعوب على الأوضاع التى يخلفها هذا الفساد.

لقد كان تفشى الفساد العابر للحدود الوطنية بشكل كبير فى الآونة الأخيرة نتاج للعديد من العوامل التى تشابكت معاً لخلق بيئة مناسبة له، ليتكون ويتغلغل داخل العديد من الممارسات الدولية، دون وجود إطار رقابى يحيط هذه الممارسات بالشفافية والنزاهة، ومن أهم هذه العوامل انتشار العولمة واقتصاد السوق واتجاه الدول نحو الخصخصة ومحاولة سيطرة رأس المال وكبار رجال الأعمال على الحكم وإفسادهم لرجال السلطة، كذلك من هذه العوامل سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية والتى أصبحت تسيطر على مجريات الأمور فى العديد من المجالات وتعتمد فى إنهاء مصالحها على قصور التشريعات، إلى جانب دعم حكومات الدول المتقدمة للرشوة والفساد فى الدول النامية، حيث أنها لا تعتبر رشوة مسؤول أجنبى خارج الدولة جريمة، كذلك ساعد فى خلق هذه البيئة المناسبة إمتلاء الساحة العالمية بالحروب والتى تخلق حالة من عدم الاستقرار وتجعل المجتمعات مشتتة ويصعب إنفاذ القانون بها، وعدم تفعيل الاتفاقات الدولية المبرمة لمكافحة الفساد، مع ندرة عمل أجهزة الرقابة خارج الدول والخلل فى التعاون بين الدول فى تطبيق هذه الإتفاقيات، وذلك كله إلى جانب عجز الدول النامية عن توفير الميزانيات الملائمة لخلق مؤسسات رقابية وتدريب كوادرها لتصبح فعالة فى مواجهة الفساد.

ومن أبرز أشكال جرائم الفساد العابر للحدود الوطنية الرشوة الدولية والتى تُعد النمط الكلاسيكى للفساد سواء كانت مالية أو عينية، كذلك الجرائم المنظمة فى مجالات الاتجار بالبشر، زراعة الأعضاء البشرية، تهريب المهاجرين، الهجرة غير الشرعية للبالغين والأطفال القصر، النقد الأجنبى، أيضاً تُعد الجريمة السيبرانية أحد أشكال جرائم هذا النوع من الفساد والتى تعتمد على التكنولوجيا والفضاء السيبرانى مثل الاحتيال الإلكترونى والتجارة الإلكترونية فى سلع غيرمشروعة، واستغلال الأطفال وابتزازهم جنسياً من خلال شبكة الإنترنت.

ويلعب الفساد العابر للحدود دوراً مؤثرا فى إجهاض حلم الدول النامية فى التنمية والازدهار حيث يؤثر على أداء القطاعات الاقتصادية ويخلق أبعاداً اجتماعية لا يستهان بها، وقد أظهرت الأبحاث فى هذا المجال أنه يضعف النمو الاقتصادى متى تجاوز الحدودحيث يؤثر على استقرار مناخ الاستثمار ويضعف الأثر الإيجابى لحوافز الاستثمار، كما تمتد آثاره إلى حد أنه قد يقضى على أى تطور اقتصادي، فقد أشارت الدراسات فى هذا المجال إلى أن الفساد العابر للحدود الوطنية يترتب عليه تكلفة اقتصاديه ضخمة، حيث يتكبد العالم ما يقرب من ثلاثة تريليونات دولار سنوياً، وهى كمية هائلة من الأموال تتسرب إلى الحسابات الخاصة بالمجرمين والمفسدين بدلاً من استثمارها فى مشروعات التنمية والخدمات العامة، كما أن هذا النوع من الفساد يُعد تهديدا لاستقرار المجتمعات وأمنها، وإهداراً للقيم الدينية، وتقييداً لعملية التطور الاقتصادى والاجتماعى والسياسى على مستوى العالم ويعرض الدول لأخطار يصعب مواجهتها متى ترسخ الفساد وتجاوز حدود السيطرة

والجدير بالذكر أن مصر قد تعرضت للكثيرمن هذه الجرائم والقضايا العابرة للحدود، فى مجالات غسل الأموال والرشاوى الدولية والجريمة المنظمة وتجارة الأعضاء والابتزاز الجنسى، وغيرها من القضايا الهامة، التى لها آثار خطيرة على المجتمع المصرى إن لم يتم التصدى لها، إلا أنه بفضل جهود المؤسسات الرقابية بالدولة والتى يأتى على رأسها هيئة الرقابة الإدارية تم الكشف عن هذه القضايا، وقد برزت هذه الجهود فى ظل ما انتهجته هيئة الرقابة الإدارية من استراتيجيات وطنية بمراحلها المتعاقبة لمكافحة الفساد بصفة عامة، وما انبثق عن هذه الاستراتيجيات من آليات عمل لمكافحة الفساد العابر للحدود وعزز من هذه المجهودات الاتفاقيات الدولية والمبادرات التى صدقت عليها مصر لمكافحة الفساد، ومن بينها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتى تمكنت الهيئة فى إطارها التصدى لهذه الجرائم بالتعاون مع العديد من الجهات والهيئات الدولية والإقليمية والعربية ومنها وزارة الأمن الداخلى الأمريكى (DHS)، إدارة التعاون الأمنى الدولى بالسفارة الفرنسية بالقاهرة، المكتب الاتحادى للشرطة الجنائية الألمانية بالسفارة بالقاهرة، شرطة مقاطعة براندنيورج الألمانية، مكتب التحقيقات الفيدرالى FBI، هيئة النزاهة ومكافحة الفساد الأردنية، هيئة الرقابة ومكافحة الفساد السعودية "نزاهة" أيضاً عزز من هذه الجهود انضمام مصر ممثلة فى هيئة الرقابة الإدارية إلى شبكة GLOBE الدولية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد، والتى ستوفر منصة تفاعلية لتبادل المعلومات الخاصة بقضايا الفساد بشكل فورى بين الجهات الوطنية فى الدول المختلفة، بما يكمل ويدعم الإجراءات الرسمية للتعاون القانونى التى يصعب استكمالها بسرعة تواكب سرعة تحرك شبكات الفساد، إلا أن نجاح هذه الشبكة يعتمد على قيام أكبر عدد ممكن من مؤسسات مكافحة الفساد وإنفاذ القانون حول العالم بالمشاركة بشكل فعال والاستفادة منها لتبادل المعلومات والخبرات على نطاق واسع.

ونتيجة لهذه المجهودات حظيت مصر على تقدير دولى على مجهوداتها فى مجال مكافحة الجريمة المنظمة وبصفة خاصة فى مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية كإحدى الممارسات الإيجابية فى مجال مكافحة الفساد، وهو ما تجلى من خلال الإشادة بذلك فى مختلف المحافل واجتماعات المنظمات الدولية كالمجالس الأوروبية والاتحاد الأوروبى والوكالة الأوروبية للحدود وخفر السواحل(FRONTEX)

> من أهم العوامل فى انتشار العولمة واقتصاد السوق وإتجاه الدول نحو الخصخصة ومحاولة سيطرة رأس المال وكبار رجال الأعمال على الحكم وإفسادهم لرجال السلطة، كذلك سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية والتى أصبحت تسيطر على مجريات الأمور فى العديد من المجالات وتعتمد فى إنهاء مصالحها على قصور التشريعات، إلى جانب دعم حكومات الدول المتقدمة للرشوة والفساد فى الدول النامية

> هناك حاجة ملحة لمزيد من التعاون الدولى الملائم للتصدى للفساد العابر للحدود ، يتمثل فى تفعيل التعاون غير الرسمى بشكل فورى فى مجال تبادل المعلومات مع الجهات النظيرة فى الدول المختلفة ، كذلك إعداد آلية إلكترونية مؤمنة للتبادل الفورى للمعلومات عن جرائم الفساد بين مصر والدول المصدقة على إتفاقية الأمم المتحدة والدول الإفريقية والعربية ذات الاهتمام المشترك

بالاتحاد الأوروبى بالقاهرة، أيضاً تجلى باستضافة مصر للمؤتمرات الدولية والجمعيات العمومية مثل استضافة الدورة التاسعة لمؤتمر الدول أطراف اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد(COSP-9) بمدينة شرم الشيخ ٢٠٢١، وما تلاها من رئاسة السيد الوزير/ رئيس هيئة الرقابة الإدارية لمجموعات عمل الإتفاقية بفيينا، أيضاً إستضافة اجتماع الجمعية العمومية السنوى الرابع لاتحاد هيئات مكافحة الفساد الإفريقية والمنتدى الإفريقى الاول لهيئات مكافحة الفساد الإفريقية فى شهر يونيو ٢٠١٩ فى مدينة شرم الشيخ، وفوز مصر فى شهر يونيو ٢٠٢٢ بمنصب رئيس اتحاد هيئات مكافحة الفساد الإفريقية، كذلك تجلى برئاسة السيد الوزير/ رئيس هيئة الرقابة الإدارية أعمال الاجتماع الوزارى الأول لأجهزة إنفاذ القانون ومكافحة الفساد للدول الأعضاء فى منظمة التعاون الإسلامى والذى عقد بالمملكة العربية السعودية فى أواخر عام ٢٠٢٢ وانتهى بإقرار اتفاقية مكة المكرمة للدول الأعضاء فى المنظمة فى مجال إنفاذ القانون ومكافحة الفساد.

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم تضافر الجهود سواء على المستوى الوطنى أو الدولى فى مجال مكافحة الجرائم العابرة للحدود الوطنية، ورغم الاشادات الدولية، إلا أن مصر حققت تراجعاً فى مؤشر مدركات الفساد العالمى لعام ٢٠٢٢ حيث سجلت ٣٠ درجة عام ٢٠٢٢ مقارنة بـ ٣٣ درجة عام ٢٠٢١، إلا أن هذا التراجع لايعنى الإخفاق فى الجهود الرقابية، ولكن هذا المؤشر هو مؤشر إنطباعى يعتمد على استقصاءات لرأى الخبراء تجاه مستوى الفساد الموجود حسب خبرته الواقعية، ولا يعتمد على البيانات الإحصائية كعدد قضايا الفساد فى المحاكم، ومن ثم ينبغى ألا يُستخدم هذا المؤشر فى تقييم أثر الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد على مستويات الفساد، وذلك لأنه يحيطه قدر كبير من سوء الفهم والأخطاء الإحصائية، كغيره من مؤشرات الفساد، ولهذا السبب ينبغى على الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد التوضيح – ضمن استراتيجيتها- أن بعض مقاييس الفساد المعروفة على نطاق واسع ليست مفيدة فى التقييم، وأن نتائجها مضللة وذلك لتوعية المواطنين بمنهجية هذه المقاييس وعدم صلاحيتها للحكم على نجاح أو فشل الاستراتيجية فى تحقيق أهدافها خلافا للواقع.

أيضاً الجدير بالذكر أنه وفقاً لتقرير منظمة الشفافية العالمية الصادر فى شهر يناير لعام ٢٠٢٣ فإن معظم دول العالم لا تزال تُخفق فى مكافحة الفساد حيث حققت ٩٥٪ من البلدان تقدمًا ضئيلاً أو لم تحقق أى تقدّم على الإطلاق منذ عام ٢٠١٧، وليست مصر وحدها هى من لم تحقق هذا التقدم، أى أن جهود مكافحة الفساد على مستوى معظم البلدان – ومن بينها مصر – لم تأت بثمارها فى تحقيق تحسن فى مؤشر مدركات الفساد لهذه الدول، وقد يرجع هذا إلى الصراع المتزايد على القطبية الأحادية فى العالم وما تسفر عنه من إرتفاع حدة الأزمات والصراعات والعنف الدولي، والذى تنعكس آثاره العظمى على الدول النامية.

كما تضمن التقرير عدم تحسن مصر فى الدرجة أو التصنيف إلى ما أنسبته للسلطات المصرية من معاقبة المعارضة واحتجاز الصحفيين والسياسيين والناشطين، والاستخدام غير القانونى للقوة والإعتقالات الجماعية، وأن حريات المجتمع والتعبير مقيدة بشدة فى البلاد، وهو أمر ليس بالغريب فى ظل أن مصادر البيانات المعتمد عليها فى إعداد هذا المؤشر عبارة عن محللين وباحثين أجانب وكذا جهات ومنظمات دولية غير رسمية تعمل فى مجال حقوق الإنسان والمجتمع المدنى من خلال أجندة ذات أبعاد سياسية موجهة ضد الدولة المصرية، والذى يؤكد ذلك عدم التطرق للجهود والإجراءات التى قامت بها الدولة المصرية فى مجال مكافحة الفساد.

وفى ظل ما فرضته الصراعات الدولية والأزمات المحلية من تزايد لمعدل الجرائم العابر للحدود الوطنية، أصبح هناك حاجة ملحة لمزيد من التعاون الدولى الملائم للتصدى لهذا الفساد، يتمثل فى تفعيل التعاون غير الرسمى بشكل فورى فى مجال تبادل المعلومات مع الجهات النظيرة فى الدول المختلفة، كذلك إعداد آلية إلكترونية مؤمنة للتبادل الفورى للمعلومات عن جرائم الفساد بين مصر والدول المصدقة على إتفاقية الأمم المتحدة والدول الإفريقية والعربية ذات الاهتمام المشترك، مع الأخذ فى الاعتبار أن خط الدفاع الأول أمام الفساد هو نشر مبادئ النزاهة والشفافية فى المجتمعات وبين الأفراد بمشاركة مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص.